منوعات

MEDIA

عادل صبري

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وصل الصحافي عادل صبري، رئيس تحرير موقع «مصر العربية»، إلى منزله، مساء أول من أمس الإثنين، إثر إخلاء سبيله بعد أكثر من عامين في الحبس الاحتياطي. وقبل عامين، وتحديداً في 3 إبريل/نيسان 2018، ألقت قوات الأمن القبض على عادل صبري على خلفية تقرير ترجمه الموقع عن صحيفة «نيويورك تايمز». وعلى الرغم من أن الاقتحام ربطه البعض بالغرامة التي قررها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام على الموقع، وقيمتها 50 ألف جنيه (نحو 2850 دولارا أميركيا)، بسبب تقرير ترجمه عن صحيفة «نيويورك تايمز» خلال الانتخابات الرئاسية المصرية تناول ظاهرة شراء الأصوات، إلا أن قوات الأمن التي اقتحمت المقرّ، زعمت أنها تابعة للمصنفات، وأن قراراً من الحي صدر بغلق المقر لأنه يعمل من دون تصريح.

استمرّ تجديد حبس عادل صبري بتهمة «نشر أخبار كاذبة» إلى أن قررت محكمة جنايات الجيزة إخلاء سبيله في 9 يوليو/تموز 2018، وهو القرار الذي لم يُنفذ، ففي الوقت الذي كان دفاعه يقوم فيه بإنهاء إجراءات إخلاء السبيل، جاءت المفاجأة بإدراجه في قضية جديدة وهي القضية 441، وكانت المفارقة أنها حملت الاتهامات ذاتها في القضية التي حُكم عليه فيها بإخلاء سبيله.

وتعرف القضية رقم 441 بـ«الثقب الأسود الذي يبتلع الصحافيين والحقوقيين في مصر»، بحسب تشبيه الجبهة المصرية لحقوق الإنسان (منظمة مجتمع مدني مصرية).

سجن توفيق بن بريك يفتح حرب بيانات في تونس

بعد صدور قرار بسجن الإعلامي توفيق بن بريك الخميس الماضي، عادت إلى الواجهة أسئلة حول تعامل القضاء التونسي مع ملفات حرية الصحافة والتعبير، في ظل حملات عدة مطالبة بإطلاق سراحه

تونس ـ **محمد معمري**

يتواصل الأخذ والرد بشأن صدور حكم بسجن الإعلامي التونسي توفيق بن بريك الخميس الماضي، إذ خلّف القرار جدلاً كبيراً في تونس، وحالة من الغضب والخوف على واقع الحريات في هذا البلد.

هكذا أطلقت مجموعة من الصحافيين حملة إعلامية بعنوان «لا لسجن توفيق بن بريك» الهدف منها بشكل رئيسي الضغط على رئيس الجمهورية قيس سعيد من أجل منح الإعلامي التونسي عفواً خاصاً. وضمّت اللجنة الإعلامية للحملة نقيب الصحافيين التونسيين ناجي البغوري، والحقوقية نزيهة رجيبة، والإعلاميين الهادي يحمد، وسليم بوخذير، ورئيس مركز تونس لحرية الصحافة محمود الذوادي.

من ناحية أخرى طالبت 35 منظمة حقوقية وجمعيات تونسية في بيان مشترك بإطلاق سراح بن بريك، «وهو واحد من أوائل من مهدوا الطريق أمام التحركات والانتفاضات ضد الاستبداد السياسي، وذلك عبر إضرابه الطويل عن الطعام في مطلع هذا القرن، احتجاجاً على ما تعرض له وعائلته من حصار وقمع» وفق البيان. كما عبرت هذه المنظمات عن تخوفها من أن يصبح القضاء التونسي أداة لضرب حرية الصحافة الفكر والتعبير، خصوصاً أمام تواصل محاكمات أصحاب الرأي والفكر و«استسهال إصدار قرارات ظالمة بالحبس في قضايا النشر في حنين لـ«مجلة الصحافة» الزجرية حامية القمع والفساد». هذا الخوف على حرية الصحافة والرأي في البلاد عبّرت عنه نهاية الأسبوع الماضي النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين في بيان أصدرته، أكدت فيه أن سجن توفيق بن بريك يعتبر فضيحة قضائية. ورأت أن الحكم بسجنه سنة مع التنفيذ العاجل يأتي في سياق «تنامي الاتهامات للقضاء بالانحياز والارتهان لسلطة بارونات المال والسياسة»، وهو ما من شأنه «أن يضرب في العمق ثقة الرأي العام في السلطة القضائية التي من المفروض أن تكون ضامنة للحقوق والحريات وحامية لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس». ودعت النقابة المجلس الأعلى للقضاء للتدخل العاجل للتحقيق في هذه الفضيحة القضائيّة و«تعديل أوتار سلطة قضائية ينتظر منها الكثير لإنجاح استحقاقات الثورة التونسية». كما لفتت النقابة إلى أنّ المدونات القانونية لكل البلدان الديمقراطية تتفق أنه يُسمح في النقاش العام، المتعلق بشخصيات عامة في المجال السياسي والمؤسسات العامة، بكل أشكال التعبير غير المقيد، وهو ما لم يراعه الحكم الصادر في حقّ بن بريك.

انطلقت حملة إعلامية تهدف للضغط على الرئيس التونسي

جمعية القضاة التونسيين لم تقف صامتة أمام الهجوم عليها. إذ أكدت في بيان مضاد احترام القضاء التونسي ودعمه حرية التعبير والإعلام والصحافة باعتبارها من المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي. لكنها في المقابل حملت المسؤولية إلى الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكا)، معتبرة أن القضاء استجاب، وفقاً لما ينص عليه القانون، إلى الشكاوى التي رفعتها الهايكا ضد توفيق بن بريك. وذكّرت الجمعية الرأي العام التونسي بمسار القضية، مشيرة إلى أن ملاحقة بن بريك تمّت بعد تكرار خطاب خطير على قناة نسمة، فيه «تحريض على العنف وحمل السلاح»، وغيرها من التهم التي عاينتها النيابة العمومية مباشرة، كما رصدتها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في ثلاث استمارات متعلقة بثلاث حلقات، ووجهت فيها تقريراً مفصلاً للنيابة العمومية.

وجاء في بلاغ الهايكا أنها «أحالت إلى وكيل الجمهورية في المحكمة الابتدائية بن عروس تقريراً يتعلق بخروقات جسيمة تمّ رصدها على القناة الخاصة غير الحاصلة على إجازة (نسمة)، تتضمن بث خطابات تدعو للعنف والتحريض على الكراهية وحمل السلاح بما يهدد السلم الاجتماعي في وضع عام يشوبه التوتر»، علاوة على ما تم بثه من عبارات سب وشتم وقذف وإهانة فيها مس باعتبار وسمعة أشخاص وهيئات ومؤسسات رسمية .

بيان جمعية القضاة التونسيين وضع الهايكا والأطراف المساندة، مثل النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، في حرج كبير، خاصة أنها كانت من أكثر الأطراف مطالبة بعدم تجريم العمل الإعلامي ومحاكمة الصحافيين، إلا وفق النصوص القانونية التي تنظم العمل الإعلامي في تونس، وبالتحديد المرسومين 115 و116 اللذين ينصان في حالة توفيق بن بريك على معاقبته بخطية مالية تقدر بألفي دينار تونس (حوالي 750 دولاراً أميركياً) من دون إنزال أي عقوبات سالبة للحرية على المعني بالأمر.

يذكر أن توفيق بن بريك قام، في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019، بالهجوم في برامج تلفزيونية تبث على قناة «نسمة تي في « على القضاء وعلى الهايكا، بسبب ما اعتبره ظلما للمرشح الرئاسي حينها وواحد من مالكي قناة نسمة نبيل القروي، الذي تمّ إيداعه السجن بتهم الفساد والتهرب الضريبي وتبييض الأموال، وهو ما أدى إلى إصدار حكم بسجنه.

صدر الحكم بسجنه الخميس الماضي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

الانهيار اللبناني في عيون الصحافة الدنماركية

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

منذ مارس/آذار الماضي تعطي الصحافة الدنماركية الأزمة اللبنانية مساحة واسعة من التغطية. وتتشابه أغلب التقارير في عناوينها ومحتواها. فعنوان مثل «لبنان على حافة الانهيار» تكرّر في صحف ليبرالية وأخرى أقرب إلى اليسار.

سويسرا الشرق سابقاً

وخلال الأيام الماضية خصصت القناة الرسمية في الدنمارك «دي آر1»، تقريرين حول الواقع اللبناني. واختارت لتغطيتها الأولى عنوان «في لبنان، حتى إشارات المرور توقفت عن العمل». كما نقلت صورة عن أزمة البلد الاقتصادية و«خروج كورونا عن السيطرة»، بحسب التقرير الموسع لمراسلها في المنطقة العربية، ميكال لوند من بيروت.

واستعرض التقرير «تظاهر اللبنانيين منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي ضد النخبة السياسية والفساد المستشري في البلاد» مستشهداً بما يقوله الناس في الشارع «حيث يمكن لقيادة سيارة في بيروت أن تدمر أعصاب الإنسان».

وأجرى المراسل أحاديث مع أصحاب المحال التجارية الذين يشكون واقعهم الـ«سائر نحو الانهيار». كما عرج على انهيار العملة اللبنانية بفقدان قيمتها بأكثر من 80 في المائة خلال أشهر قليلة «علماً أنّ 60 في المائة من الناس يعيشون تحت خط الفقر وينتشر الإفلاس بين الناس»، كما جاء على لسان لوند.

استعرض التقرير نفسه آراء بعض اللبنانيين الذين باتوا يعتبرون الجبنة من الكماليات، «فهذا البلد الذي كان يعتبر في الستينيات سويسرا الشرق أصبح معتاداً على الأزمات بدءا من الحرب الأهلية الدموية التي توقفت في 1990 وما تلاها. كما عايش حروباً بين مليشيا حزب الله وإسرائيل وانتفاضة شعبية في 2005 وأخيراً أزمة لاجئين من سورية».

وتحدث المراسل عن توقف مباحثات مطولة مع صندوق النقد الدولي لأجل الحصول على قرض جديد وعن انقطاع الكهرباء وإغلاق المزيد من المحال التجارية لأبوابها بشكل متزايد.

عرض التلفزيون الرسمي تقريراً عن أوضاع العاملات المنزليات

يطردونهن وكأنهن قمامة

تقرير آخر عرضه التلفزيون الدنماركي تناول واقع العاملات المنزليات الأجنبيات بعنوان «يترکن في الشارع بلا مساعدة: «يرموننا كالقمامة»». وأشار إلى قيام عدد كبير من اللبنانيين بطرد العاملات المنزليات ورميهن في الشارع بسبب عدم قدرتهم على دفع رواتبهنّ (الزهيدة أساساً) بالدولار.

وتحت صورة لطابور طويل أمام القنصلية الإثيوبية في بيروت، يذكر تقرير التلفزيون الدنماركي بتفاصيل كثيرة شكاوى مئات النساء الراغبات بالعودة إلى بلادهن، منوهاً إلى وجود ما يقارب الـ250 ألف عاملة في لبنان، وأغلبهن من عاملات المنازل ومن إثيوبيا.

وأشار إلى أن نحو 650 سيدة جرى إجلاؤهن إلى إثيوبيا، لكن كثيرات ما زلن عالقات في بيروت. ونقل عن بعض الإثيوبيات قولهن إنهن عملن «لدى أسر لبنانية وعشن في نفس المنازل، لكن بعد كورونا والأزمة الاقتصادية طرد الكثير من العاملات وقد ألقى أرباب العمل بالعديد منهن في الشارع من دون طعام أو مال أو فرصة السفر إلى بلادهن».

ونوه التقرير بتغطية وسائل الإعلام المحلية التي غطت كيفية إنزال العاملات على رصيف القنصلية الإثيوبية في بيروت، وبعضهن يحملن حقائب بدون مال أو طعام ولا طريقة للخروج من بيروت. كذلك استعرض التقرير تعبير منظمة العفو الدولية عن قلقها من وضع العاملات الإثيوبيات في منازل اللبنانيين، ومحاولتها مساعدتهن في إيجاد أماكن مبيت.

واعتبرت الناشطة الإثيوبية في بيروت، تسيغرادا بريهانو، بحسب ما نقل عنها التقرير، أن ما يجري «تصرف حيواني مع العاملات من خلال نظام الكفالة، حيث يرمى بهن كالقمامة خارج المنازل».

يوميات الانهيار اللبناني جذبت الإعلام الدنماركي (حسين بيضون)

تجربة

رغم واقعية التجربة الفوتوغرافية للفلسطينية كريمة عبود، إلّا أنها - بمقاييس ذلك الوقت - استطاعت أن تبرز واقعاً سحرياً مميزاً للمدن الفلسطينية، خصوصاً بشقّها النسوي

كريمة عبود
وقائع مدن فلسطينية ساحرة

أشرف الحساني

على مستوى الأسلوب الفني، لا تختلف أعمال الفنّان خليل رعد عن أعمال الفوتوغرافية الفلسطينيّة الرائدة كريمة عبود (1896-1940)؛ فهما معاً يشتركان في الهاجس التاريخي والتوثيقي، الذي يسم أعمالهما الفوتوغرافية ويجعلها الأقرب إلى طبيعة الحياة اليومية في مرحلة مُبكرة من داخل المجتمع الفلسطيني.

غير أنّ الأمر المُثير في أعمال كريمة عبود، بالرغم من ريادتها على مستوى أسلوبها الفوتوغرافي، أن تكون أول فوتوغرافية فلسطينية محترفة من الناصرة، وظلّت المرأة يكتنفها الكثير من الغموض على مستوى مدونتها الفوتوغرافية وحياتها العائلية، حتى عُثر في السنوات الأخيرة على صورها، وتطفو معها صورة كريمة عبود، التي ستشغل أعمالها لسنوات طويلة العديد من المعارض العربيّة.

غير أن اكتشاف أعمال عبود، لم يمرّ سريعاً، ولم يكن يخلو من براءة؛ إذ رافق ذلك جدل كبير حول ما إذا كانت كريمة عبود أول فوتوغرافية عربية، في الوقت الذي ظلت في الصورة داخل الأوساط الدينية محرمة، ومُثار جدل كبير من لدن الفقهاء منذ القرن التاسع عشر. لكن الدرس التاريخي الحفري الذي سينقب عمّا إذا كانت عبود أول فوتوغرافية عربية، غائبٌ ومُغيّبٌ لشروط وحيثيات هي نفسها تاريخية، تتصل بالعداء الذي خصته الثقافة العربيّة للصورة والتصوّر منذ ما قبل الإسلام، جعلها تقبع في أنساق شفهية، من دون العناية بتاريخ هذا المفهوم، الذي بات يُؤسس شكل الحياة اليومية وجوهرها في زمننا المعاصر.

بياضات مُخيفة يُعاني منها الدرس الفوتوغرافي داخل العالم العربي، جعل الكثير من الباحثين يتناقلون أخطاء وأكاذيب وتأويلات في غير محلها، إضافة إلى تراث فوتوغرافيّ غنيّ ضائع ومنسيّ ومهجور من الجانب البحثي، كما هو الشأن مع تجربة كريمة عبود، ذات التأثير القويّ داخل الفوتوغرافيا الفلسطينية، من ثم ضرورة التاريخ لتجربتها وحفظها داخل كتب ومتاحف ومؤسسات تُعنى بثقافة الصورة لحماية تراثها الفني الغنيّ، كما دأبت على ذلك مؤسسات لبنانية كثيرة، عملت على تنظيم معارض لكريمة عبود والاهتمام بها وتوثيق تجربتها والعناية بأرشيفها

> لصورها الفوتوغرافية قدرة على أن تكون في خدمة المؤرّخ

تبدو أعمالها في طرائف تشكلها خيالا واقعيا (الرئيف)

صور مستعارة

تأخّر اكتشاف كريمة عبود حتى مطلع الألفية الثالثة، حين صدر كتاب «لقطات معاصرة» للمؤرخ عصام نصار، ثم جرى تتبُّع أرشيفها، وكان لدى شخص إسرائيلي يجمع مقتنيات قديمة، قبل أن يُستعاد. بعد ذلك، أُقيم أكثر من معرض يضمّ أعمالها، وأُنتج فيلم وثائقي حول تجربتها بعنوان «صور مستعارة» (2012) للمخرجة محاسن ناصر الدين، كما صدر كتاب «كريمة عبود: رائدة التصوير النسوي في فلسطين» (2013) من إعداد متري الراهب.

زيارة

في حي الزمالك

القاهرة ـ **هروة عبد الفضيل**

ليست وحدها الفنانة القديرة نجاة الصغيرة من تسكن في بناية الشربتلي التي تعرضت للتصدع جرّاء هبوط أرضي مفاجئ بسبب مشروع الأنفاق، في حي الزمالك في القاهرة.

تعدّ البناية الواقعة في شارع البرازيل في الزمالك من أشهر البنايات في هذا الحي. وسبق وسكن فيها، إلى جانب نجاة الصغيرة، كل من شقيقتها الفنانة الراحلة سعاد حسني، ومحمود المليجي، وكوثر شفيق، وعلوية جميل، والفنان عز الدين ذو الفقار، ولا تزال ابنته تسكن هناك حالياً.

وكانت أجهزة محافظة القاهرة قد أخلت بناية الشربتلي، وذلك بعد ظهور ميل فيها، نتيجة هبوط أرضي أثر على العقار، وهو ما استدعى إخلاء السكان لحين فحص العقار من اللجان المختصة.

يتكون العقار من جزأين، الأول يطل على 17 شارع البرازيل، ويضم 12 طابقاً، وبه 37 شقة، منها 16 أهلة بالسكان، و21 وحدة مغلقة، فيما يتكون الجزء الثاني، الذي يطل على شارع عزيز أباظة، من 11 طابقاً، وبه 33 شقة، منها 28 أهلة بالسكان، و5 وحدات سكنية مغلقة.

وتبيّن من المعاينة المبدئية وجود شروخ عرضية وهبوط أرضي بجراج العقار، وهبوط بمدخل سفارة البحرين المجاور للعقار المذكور، وهبوط بجوار مدخل وباب سفارة البحرين من شارع البرازيل.

يعد حي الزمالك من أشهر وأرقى أحياء القاهرة، ويحتوي على عدد من البنايات التي كانت ملتقى لتجمُّع الفنانين والمشاهير في الكثير من المجالات. ولعل أشهر البنايات هناك هي بناية «ليبون»، التي صممها المهندس المعماري المصري أنطوان سليم نحاس في بداية خمسينيات القرن العشرين. يبلغ ارتفاعها 14 دوراً على مساحة ألف وخمسمائة متر مربع، وتضمّ أكثر من 100 شقة. يعود أصل اسمها إلى «الخواجة ليبون» الذي كان ينتمي إلى عائلة يهودية فرنسية، سمح لها محمد علي، والي مصر في ذلك الوقت، بالاستثمار في منتصف القرن التاسع عشر. تأسست شركة ليبون لتوفير الكهرباء لشوارع الإسكندرية عام 1865، وبعدها حصلت على امتياز إنارة شوارع القاهرة؛ فامتلكت هذه الشركة البناية وأطلقت عليها «ليبون». ثم انتقلت ملكية العمارة للحكومة المصرية بعد عام 1961 بعد تأميم الممتلكات الأجنبية في مصر. ومن أشهر سكان العمارة، كل من فاتن حمامة، وليلى فوزي، وفريد الأطرش، وسامية جمال، ومحرم فؤاد، وشريهان، وليلى مراد، والكاتب الصحافي علي أمين.

البناية الثالثة هي «زهراء الجزيرة» الموجودة في أحد الشوارع المتفرعة من شارع حسن باشا صبري، الذي يعد من أشهر شوارع حي الزمالك، وسكن في هذه البناية كل من المشاهير عبد الحليم حافظ ولا تزال أسرته موجودة فيها حتى يومنا هذا، وكذلك المخرج محمد كمال الشناوي، والفنان فؤاد راتب الذي اشتهر بتقديم شخصية الخواجة بيجو.

وداخل حي الزمالك، تحديداً في شارع أبو الفدا، كانت توجد فيلا أم كلثوم؛ حيث أقامت كوكب الشرق لسنوات طويلة من عمرها.

وتم بناء الفيلا عام 1938 على يد المعماري المصري علي لبيب جبر، لكنها تعرضت للهدم من أجل بناء برج سكني مكانها. ويعود تاريخ إنشاء حي الزمالك إلى عام 1830، حيث بنى محمد علي باشا قصراً كبيراً مخصصاً للنزهات والاسترخاء في شمال جزيرة الزمالك، وبنى حول القصر عشاً وأكواخاً خشبية للحاشية ليقيموا بها، ومن هنا تم إطلاق اسم «الزمالك» على المنطقة لأن الزمالك الكلمة أصلها البابي تعني العشش المصنوعة من الخشب أو البوص.

> حدث تصدّع نتيجة هبوط أرضي في البناية التي تسكنها نجاة الصغيرة

عدد كبير من فنانين مصر سكن حي الزمالك (Getty)

دراما

المسلسلات التركية ودوران عجلة التصوير من جديد

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بعد توقف طوعي لنحو شهرين، وإلزامي فرضته الحكومة لـ 15 يوماً، عادت عجلة تصوير الدراما التركية للدوران، لمتابعة إنتاج المسلسلات القديمة وتصوير المسلسلات الجديدة، بحسب ما يقول أحد مترجمي الدراما إلى العربية، شوكت أقصوي، في حديث إلى «العربي الجديد».

يؤكد أقصوي أن التوقف الفعلي كان لأيام، قبل أن يتابع المخرجون التصوير عن بعد، عبر برامج على شبكة الإنترنت، منها «زووم»؛ لأن إنتاج الدراما في تركيا يختلف عن عديد دول العالم؛ إذ يبدأ العرض التلفزيوني خلال التصوير، فربما تبث حلقة اليوم والحلقة التي تليها لم يتم مونتاجها بعد. ويقدر المترجم التركي حجم الأعمال الدرامية السنوية، بين 70 و100 عمل، معظمها تأخذ الجمهور غير التركي بالحسبان في أثناء كتابة السيناريو والإنتاج، لأن بلاده تصدّر الدراما إلى نحو 156 دولة حول العالم، وزاد عدد متابعي الدراما التركية على 600 مليون مشاهد. يبيّن أقصوي أن العمل عاد بعد التوقف المؤقت بسبب «وباء كورونا» لتصوير ما بقي من الموسم الثاني من مسلسل «إسطنبول الظالمة»، وتصوير العمل الأكثر مشاهدة «ابنة السفير» في مدينة موغلا، وستقلع بقية المسلسلات «المنزل الذي ولدت فيه قدرك»، و«التفاح الحرام»، والموسم الرابع من مسلسل «السلطان عبد الحميد».

وكانت صناعة الدراما التركية من الأقل تأثراً، حيث سدت الفجوة بالتلفزيزات العربية والعالمية خلال توقف الإنتاج في الأشهر الستة الماضية، مدعومة من الحكومة والمنظمات التي لم تشأ تعطيل التصوير، لأكثر من 15 يوماً، بحسب قرار هيئة الفن التلفزيوني والسينمائي بتركيا.

يقول المخرج التركي، عبدو مدخنة، في حديث إلى «العربي الجديد»، إن قرار إيقاف التصوير صدر عن هيئة الفن التلفزيوني للحماية من مخاطر كورونا، لكنه جاء لأجل قصير وترك شروط الحماية والمسؤولية لنا كصناع الدراما والوثائقي والأفلام، ونحن واصلنا العمل، رغم بعض المخاطر. يوضح: «أصبت بفيروس كورونا، وكتبت ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن التصوير لم يتوقف في ذروة تفشي الفيروس، كنا في عزّ الإصابات نصوّر في مدينة كوندرا للإنتاج على شاطئ البوسفور»؛ لأننا بالنتيجة أمام عقود وشروط إنتاج، بل وتحدٍّ أمام أنفسنا والجمهور، ولا يمكن الحياة أن تتوقف.

يشير المخرج إلى أن للدراما التركية أبعاداً وأهدافاً أكثر من «الفرجة»؛ فهي تعود على تركيا بنحو 500 مليون دولار سنوياً؛ إذ تضاعفت أرقام تصدير الدراما خلال الأعوام الأخيرة. بدوره، يؤكد الاقتصادي التركي أوزجان أويصال، في حديث إلى «العربي الجديد»، أن إنتاج الدراما التركية وتصديرها ضمن خطط الحكومة وبرامجها لتحقيق أهداف مئوية تأسيس الجمهورية عام 2023، لأنها تساهم في زيادة قدوم السياح وتصدير المنتجات الصناعية والزراعية.

لذا، لا يُنظر إلى حجم صادرات الدراما التي تنامت خلال السنوات الخمس الأخيرة، من 200 مليون دولار إلى أكثر من 350 مليوناً في العام الماضي، والتوقعات أن تصل إلى 500 مليون دولار هذا العام، وليس إلى مبيعات الحلقة التي تبدأ من أربعة آلاف دولار، ويصل سعر المسلسل أحياناً إلى نصف مليون دولار، بل أيضاً إلى ما يمكن تحميله على الدراما من أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية. يوضح أويصال أن بلاده لا تعتمد باقتصادها على الريعية وتصدير الثروات، بل على العكس، تنهكها فاتورة استيراد النفط التي تزيد على 40 مليار دولار سنوياً، لذا تسعى إلى التنوع بالاقتصاد والصادرات، مشيراً إلى أن عائدات تركيا من صادرات الملابس الجاهزة والمنسوجات زادت العام الماضي على 17,5 مليار دولار، وزادت صادرات البندق على 2,2 مليار دولار، وتعود منتجات ربما لا يأخذها كثيرون بالحسبان، بالدعم لأرقام الصادرات التي تعدت العام الماضي 180 مليار دولار، والطموح أن تصل إلى 190 ملياراً هذا العام، مثل الزهور والعسل على سبيل المثال، ولا نتكلم على الحمضيات أو البندورة التي تعود وحدها على تركيا بمليار دولار سنوياً. وكانت الصادرات التركية قد ارتفعت العام الماضي بنسبة 2,04% على أساس سنوي، وسجلت رقماً قياسياً بنحو 180,468 مليار دولار، مع انخفاض الواردات بنسبة 8,99% .

> تُنتج تركيا سنوياً ما بين 70 و100 عمل درامي

واصل بعض المخرجين التصوير، رغم إصابتهم بفيروس كورونا (Getty)

فضائيات

شاشات لبنان... صيف الزمن الماضي

> لا جديد هذا الصيف على الشاشات اللبنانية، إعادة عرض مجموعة من البرامج والمسلسلات تعود إلى مطلع الألفية الحالية

إبراهيم علي

قبل أيام، دخل لبنان مرحلة جديدة، هي الثالثة في انتشار فيروس كورونا. استنفرت وسائل الإعلام، لكن الأمر لم يكن مفاجئاً بالنسبة للمحطات التلفزيونية، فمنذ بداية الانتفاضة في أكتوبر/تشرين أول 2019، قل عدد إنتاج البرامج والمسلسلات، وليس مبالغاً القول إن بعض القنوات، منيت بخسارات كبيرة، جراء الوضع الاقتصادي الصعب، والأزمة المالية المتمثلة بالمصارف، وشح العملات الأجنبية، ثم جائحة كورونا، التي أرجأت مزيداً من الأعمال الدرامية، كانت المحطات تعول على عائدات هذه المسلسلات الدعائية في شهر رمضان.

لم تتغير الخريطة، توقفت بعض البرامج المباشرة قبل قرابة شهر، لتدخل المحطات إلى غرفة الأرشيف، وتسترجع بالذاكرة مجموعة من البرامج التي مضى عليها أكثر من 15 عاماً. وكذلك الأمر في إعادة عرض مجموعة من المسلسلات اللبنانية.

استعادات البرامج القديمة، والمسلسلات، تحمل المشاهد اللبناني عموماً إلى الاستعانة بالقنوات الفضائية أو المنصّات، ازداد طلب الاشتراك في «نتفليكس»، بحسب الإحصاءات، منذ آذار/مارس الماضي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التواصل عبر محرك «زوم»؛ فارتفع سعر سهم شركة «زوم» بنسبة 40 بالمئة في فبراير/شباط بفضل الطلب الكبير على تكنولوجيا التواصل، وهكذا في لبنان يتجه المشاهد إلى التقنيات الجديدة التي تبعده قليلاً عن الشاشة المحلية.

الأمر مُشابه بالنسبة لبعض الفضائيات العربية المُشفرة، التي استعانت هذا الصيف بما تيسر من إنتاجات جديدة، تُعرض للمرة الأولى، استثمار يُعد رابحاً مع تجدد الدعوة إلى الالتزام بالحجر الصحي داخل المنازل.

تنقل معلومات من داخل المحطات التلفزيونية في لبنان أن أزمة المصارف، وعدم توفر العملات الأجنبية كالدولار، كانت الضربة القاضية بالنسبة لهم، خصوصاً في تعاملهم مع المنتجين، وضرورة تأمين السيولة الكافية لشراء وعرض البرامج والمسلسلات، خصوصاً أن التعامل كان لسنوات طويلة بـ «الدولار»، كما شهدت العائدات الإعلانية هبوطاً واضحاً بعد الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان، ما فتح الباب أمام مسؤولي المحطات على الاستعانة بما هو متوفر لديهم، أي الأرشيف.

في الوقت نفسه، هناك أخبار حول تحضيرات خاصة ببرمجة الخريف، تستعد لها المحطات اللبنانية، بعضها يحاول اليوم الدخول في شراكة مع محطات فضائية لكسب العرض الأول المحلي في لبنان، تماما كما تفعل شاشة LBCI اللبنانية عبر الاستعانة بـ MBC ضمن باقة من البرامج والمسلسلات المتبادلة التي عرضت لسنوات، على الشاشتين. يبدو أن تداعيات الأزمة المالية ستلزم المحطة اللبنانية بالشراكة مجدداً، وكسب المزيد من المشاهدين في إطار منافسة المحطات المحلية الأخرى.

حال المنتجين، في لبنان، ليس أفضل كثيراً من المحطات، الكساد الذي حصل بعد الانتهاء من تصوير مسلسلات رمضان التي تأجلت بسبب «فيروس كورونا» يضعهم أمام المأزق نفسه في عدم تمكنهم من زيادة أرباح السنة عموماً. تقرر عرض جزء من هذه المسلسلات في رمضان 2021، وهذا يعني أن لا إمكانية لإنتاج جديد، سوى بعض الأعمال الدرامية القصيرة الخاصة بالمنصات الإلكترونية.

تعيد محطة الجديد عرض مسلسل «ما فيي» بعد أقل من عام على عرضه الأول (MTV)